تحقيق

أكرم حمدان
Michelkaram2@hotmail.com

مبرّرات التمديد لمجلس النواب لمدّة سنتين توافق على المبدأ واختلاف على المهلة

بعد اخذ ورد، وبعدما دخلت الحرب التي شنتها اسرائيل على لبنان على خط الاسباب الموجبة والظروف الاستثنائية، مدد المجلس النيابي ولايته التي كان من المفترض ان تنتهي في أيار 2026، لمدة سنتين حتى أيار 2028، وسط تباين في مواقف الكتل النيابية والسياسية بين مؤيد ومعارض لهذا التمديد

لم يكن التباين في المواقف ضد مبدأ التمديد وانما حول المهلة المقترحة للتمديد، فهناك مَن طالب واقترح ان يكون التمديد لمدة اربعة اشهر، وهناك مَن اقترح ستة اشهر ومَن اقترح سنة.

"الامن العام" التقت عضو تكتل التوافق الوطني النائب فيصل كرامي، عضو اللقاء الديموقراطي النائب وائل أبوفاعور، عضو كتلة حزب الكتائب النائب سليم الصايغ، وعضو تكتل الجمهورية القوية النائبة غادة ايوب.

كرامي: التمديد الأقل ضررا

■ كنت اول من اقتراح التمديد لمجلس النواب خلال جلسة مناقشة واقرار الموازنة، قبيل بدء الحرب الاخيرة، فما هي المبررات التي انطلقت منها؟

□ دعوت الى التمديد يومها انطلاقا من قراءة واقعية للمعطيات السياسية والامنية، اذ كانت المنطقة تتجه الى تصعيد العدوان وخصوصا على لبنان سرعان ما ترجم بالحرب الاخيرة، مما كان ينذر بصعوبة اجراء الانتخابات في اجواء مستقرة. ان الاشكاليات العملية في تطبيق قانون الانتخاب الحالي، سواء لجهة التحضيرات اللوجستية او الثغر التي ظهرت في التجارب السابقة، كانت تهدد سلامة الاستحقاق وصدقيته. لذا رأيت ان التمديد المحدود قد يكون الخيار الاقل ضررا لحماية العملية الديموقراطية.

> **المطلوب العودة الى تطبيق اتفاق الطائف**

النائب فيصل كرامي.

■ اما وقد حصل التوافق السياسي على التمديد، فما هي الخطوات المطلوبة من اجل انتظام عمل المؤسسات الدستورية؟

□ رغم ان لبنان يتعرض اليوم للعدوان من العدو الإسرائيلي، واهتمام الحكومة والمؤسسات يجب ان يكون محصورا في وقف العدوان ومساعدة الاهالي، الا انه بعد حصول التوافق السياسي على التمديد، يفترض ان يكون ذلك مدخلا لإعادة انتظام عمل المؤسسات الدستورية، عبر تفعيل عمل الحكومة والمجلس النيابي وتسريع اقرار القوانين الاصلاحية والاقتصادية التي ينتظرها اللبنانيون. كما ان المطلوب اليوم تخفيف التوتر السياسي، وفتح باب التعاون بين مختلف القوى لإعادة بناء الثقة بالدولة ومؤسساتها.

■ هل تعتقد ان التمديد سيفتح المجال للبحث الجدي بقانون جديد للانتخاب؟ وما هي الصيغة التي ترونها مناسبة لهذا القانون؟

□ يجب ان يشكل التمديد فرصة حقيقية لفتح نقاش جدي حول تطوير قانون الانتخاب. التجربة اظهرت ان القانون الحالي يحتاج الى مراجعة لمعالجة الثغر التي اثرت على حسن التمثيل والاستقرار السياسي. المطلوب قانون أكثر عدالة ووضوحا، يحسن التمثيل ويخفف من التعقيدات التي رافقت العملية الانتخابية في الدورات الماضية. المطلوب العودة الى تطبيق اتفاق الطائف ودستور الطائف، واقرار قانون انتخابات غير طائفي، كما ينبغي ان يكون.

■ هل تعتقد ان الجميع جاهز لتطبيق ما لم يطبق من اتفاق الطائف، وهل ترى ان الظروف باتت مؤاتية لذلك؟

□ اتفاق الطائف يبقى الإطار الدستوري الذي ينظم الحياة السياسية في لبنان، لكن المشكلة ليست في النص بل في عدم تطبيق الكثير من بنوده. إذا توافرت الارادة السياسية الصادقة، يمكن المضي في استكمال تطبيق ما تبقى منه، خصوصا ما يتصل ببناء الدولة وتعزيز المؤسسات. الظروف قد تصبح مؤاتية متى اقتنع الجميع بأن الاستقرار الحقيقي يبدأ من احترام الدستور وتطبيق الاتفاق كاملا.

أبوفاعور: لسنا من أنصار التأجيل

■ هل ظروف الحرب وحدها كانت الدافع وراء قراركم السير بالتمديد لمجلس النواب لسنتين ام ان هناك اسبابا اخرى؟

□ الحرب الاسرائيلية هي القوة القاهرة التي أملت التمديد، فلا يمكن اجراء الانتخابات في الوضع الحالي، لكن هناك مروحة واسعة من القوى ونحن لسنا منها كان تلهج ضمنا بالتمديد التقني نتيجة الخلاف على قانون الانتخاب وتحديدا مسألة تصويت المغتربين، الا ان اندلاع الحرب فرض حقيقة استحالة اجراء الانتخابات الان.

■ لماذا السير بخيار السنتين وليس اقل كما كان مقترحا من بعض الكتل، وهل تعتقدون ان هذه الفترة كافية للتفاهم على قانون جديد للانتخابات؟

□ كما العادة في لبنان، المواقف المعلنة لا تعبر بالضرورة عن حقيقة الموقف بل عما نريد ايصاله للجمهور، وبالتالي الاعتراضات المعلنة حول السنتين معظمها ذات اهداف دعائية. نحن كلقاء ديموقراطي، نعتقد ان مهلة السنة للتأجيل كانت لتكون اكثر منطقية، لكن هناك تصورات عميقة ومتباينة للقوى السياسية وانتظار للمرحلة المقبلة املت تأجيل السنتين الذي لم نكن من دعاته.

■ ما هي الصيغة التي ترونها الانسب لتركيبة لبنان لقانون الانتخاب الجديد؟ وهل تعتقدون ان الوقت حان لتطبيق ما لم يطبق من اتفاق الطائف؟

النائب وائل أبو فاعور.

> **حان الوقت للسير بمجلس الشيوخ وقانون انتخابي لا طائفي**

□ القانون الحالي من اسوأ التجارب السياسية في حياتنا الوطنية، حيث عمق الطائفية والمذهبية وقد املته لحظة تقاطعات سياسية وطائفية مريبة ومغامرة، فقد اعاد حياتنا الوطنية سنوات الى الوراء وعمق الانتماءات الأولية. إذا أردنا النظر الى المستقبل، علينا البحث عن صيغة اخرى تستكمل فكرة الطائف وروحه، طبعا بالتفاهم بين اللبنانيين. ربما يكون الوقت قد حان للسير بمجلس الشيوخ مقابل قانون انتخابي لا طائفي. ◄

الصايغ: فضلنا مدة السنة

■ ما هي الدوافع التي جعلتكم تتخذون موقفا معارضا للتمديد لمجلس النواب، وهل هو موقف مبدئي ام اعتراض على المدة؟

□ كنا اول من أعلن ان العقبات امام اجراء الانتخابات في وقتها نوعان: النوع الاول ذات طابع قانوني متعلق بمعرفة كيفية اجراء اقتراع المغتربين في ظل القانون النافذ غير القابل للتطبيق، اما النوع الثاني فهو مرتبط بظروف الأمن الاستثنائية التي لا تسمح بإجراء الانتخابات في اوضاع غير متكافئة بين المناطق.

اتت الحرب لترفع من مستوى الظروف الاستثنائية وليصبح التمديد امرا محتوما. لذلك وافقنا على مبدأ التمديد مع قواعد يجب احترامها، فلا يكون التمديد غير متناسب مع حجم الظروف الاستثنائية ولا تضرب مدة التمديد مبدأ دورية الانتخابات. اثناء النقاش قبل التصويت، طالب النائب سامي الجميل بطرح مدة السنة، وأثنى على كلامه النائبان جبران باسيل وجورج عدوان. لكن الرئيس نبيه بري فضل احترام اصول النظام الداخلي واعتماد التصويت لاقتراحات القوانين تباعا، فبدأ التصويت على قانون التمديد لسنتين الذي حاز على اكثرية الاصوات على الرغم من تصويتنا ضده. كنا نعتقد ان حزب الله لن يصوت على مدة السنتين لأنه كان يقول انه يريد الانتخابات في موعدها، لأنه من دون تصويت الحزب لم يكن ممكنا ان يمر اقتراح القانون.

■ ماذا تتوقعون من الطعون التي قدمت ضد قانون التمديد ولماذا لم توقعوا عليها؟

النائب سليم الصايغ.

> العلة في النفوس وليست في النصوص

□ لم يطلب منا أحد المشاركة في توقيع الطعون التي قدمت، ولم نقدم طعنا باسمنا لأن ما تم تقديمه يفي بالغرض. إذا قبل المجلس الدستوري الطعن على المدة، فهو سيبطل القانون من اساسه وبالتالي سيسقط فورا بكامله، مما يعيد الامر الى المجلس النيابي او الى الحكومة للسير بالقانون الحالي النافذ غير القابل للتطبيق، فالمجلس الدستوري لا يملك ان يعدل في المدة او ان يفضل مهلة واحدة مقترحة على أخرى. اعتقد ان المجلس الدستوري سيعطي كل الاسباب الموجبة لعدم اعتماد مدة السنتين لحفظ الحق ومنع الاجتهاد بالاتجاه المعاكس، قبل ان يعود ويقرر ان ضرر ابطال القانون اهم من الابقاء عليه.

■ هل تعتقدون انه حان وقت تطبيق اتفاق الطائف؟

□ اعتقد ان البحث عن ضرورة استكمال تطبيق اتفاق الطائف او تعديل ما طبق منه ولم يفِ بالغرض المطلوب يجب ان يكون مستمراً. نحن منفتحون على كل الأمور مع أن العلة في النفوس وليست في النصوص، فلا سياسة الاملاءات والتفاهمات اعطت النتيجة المتوقعة، لأن الحكم يرتكز الى مرجعية واضحة وهو الدستور. على الدولة أن تبدأ استعادة النظام على شوائبه، لأن انتاج عقلية ونهج جديدين يتطلب قواعد جديدة لتشكيل السلطة، اولها اعتماد قانون انتخاب حديث.

أيوب: انحراف دستوري مزدوج

■ لماذا طعنتم بقانون التمديد لمجلس النواب وما هي البدائل المتاحة؟

□ ما حصل ليس مجرد تمديد تقني، بل هو انحراف دستوري مزدوج: مصادرة لإرادة الشعب، وتعديل مقنع لمدة ولاية مجلس النواب. نحن امام حالة يمكن توصيفها دستوريا بما يعرف بـ "الاستثمار الذاتي للسلطة"، L'auto-investiture حيث تقوم السلطة التشريعية بمنح نفسها ولاية اضافية، فيما هذه الولاية هي ملك الشعب حصرا.

الدستور اللبناني واضح، الشرعية التمثيلية تقوم على دورية الانتخابات، واي خروج عن هذا المبدأ لا يقبل الا ضمن شروط ضيقة جدا، اهمها الضرورة والتناسب. ما حصل خالف هذه القواعد بالكامل، اذ لا يوجد تحديد دقيق للظروف الاستثنائية، ولا يوجد تناسب بين السبب والتدبير والأخطر. لقد تم تمديد نصف ولاية كاملة وهنا بيت القصيد: التمديد لسنتين.

■ ما هي خلفية موقف التصويت ضد التمديد لسنتين طالما تقدمتم باقتراح قانون للتمديد من 6 اشهر الى سنة؟

□ موقفنا متسق بالكامل مع الدستور. نحن ميزنا بوضوح بين تمديد تقني محدود يفهم في إطار الضرورة، وتمديد سياسي طويل يشكل تغييرا فعليا في النظام التمثيلي. فالتمديد لسنتين لا يمكن اعتباره اجراء تقنيا، بل هو اعادة تكوين للسلطة خارج ارادة الناخبين. وقد بينا في الطعن ان السلطة الاستنسابية للمجلس في تقدير الظروف الاستثنائية ليست سلطة مطلقة، بل مقيدة بمبدأ الشرعية، والا تحولت الى "سلطة اعتباطية". تصويتنا ضد التمديد لسنتين لم يكن موقفا سياسيا فقط، بل كان موقفا دستوريا دفاعا عن مبدأ تداول السلطة.

النائبة غادة أيوب.

> لا اصلاح انتخابيا على حساب دورية الانتخابات

■ ما هي الخيارات المتاحة في حال لم يقبل المجلس الدستوري بالطعن؟

□ المجلس الدستوري هو المرجع المختص بالنظر في دستورية القوانين، ونحن نحترم قراراته أيا تكن. لكن في كل الاحوال، ما حصل يبقى سابقة خطيرة.

في حال رد الطعن، سنعمل على منع تكريس التمديد كعرف دستوري، والضغط لتقصير مدته فور انتفاء الاسباب، وفرض اجراء الانتخابات فور زوال الظروف الاستثنائية لا عند انتهاء الولاية الممددة، لأن القاعدة التي اكدها الاجتهاد الدستوري واضحة: الاجراءات الاستثنائية تزول بزوال اسبابها، ولا يمكن ان تتحول الى وضع دائم، المعركة هنا ليست تقنية، بل هي معركة حماية النظام الديموقراطي من الانزلاق التدريجي.

■ ماذا بعد التمديد وكيف ترون صيغة قانون الانتخاب المقبل؟

□ اولا، نرفض بشكل قاطع ما ورد في الاسباب الموجبة من ربط اجراء الانتخابات بإقرار قانون انتخاب جديد، لأن هذا الامر مخالف للدستور والاجتهاد المستقر للمجلس الدستوري.

- ثانيا، هناك مسألة مبدئية يجب طرحها: هل يملك مجلس مدد لنفسه ووسع ولايته فعليا ان يضع قانون انتخاب جديد؟ من وجهة نظر دستورية، هذه مسألة اشكالية جدية تتصل بشرعية هذا المجلس في المرحلة الممددة. نحن نرى ان لا اصلاح انتخابيا على حساب دورية الانتخابات، ولا قانون انتخاب يستخدم ذريعة لتعليق الديموقراطية.